

Distr.
GENERAL

A/48/514/Add.1
27 October 1993
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة



الدورة الثامنة والأربعون
البند ٧٧ من جدول الأعمال

تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر
الأبيض المتوسط

تقرير الأمين العام

إضافة

المحتويات

الصفحة

الردود الواردة من الحكومات

٢ بلجيكا

بلجيكا*

[الأصل: بالانكليزية]

[٢٨ تموز/يوليه ١٩٩٣]

١ - لقد اعتبرت الجماعة الأوروبية ودولها الأعضاء دوماً منطقة البحر المتوسط عنصراً أساسياً في عملية تكوينها الطويلة بوصفها كيانات سياسية. وكثيراً ما كان لمختلف الأحداث التي أنزلها التاريخ في ساحة البحر الأبيض المتوسط، مهد الفكر الأوروبي وملتقى كثير من الثقافات، أثر حاسم على هذه الدول، التي أسهمت، من جانبها، ضمن عملية التكامل الأوروبي، في إسباغ بعد تتجلى فيه سمة البحر الأبيض المتوسط، على الاتحاد المقبل. وهذا البعد يفسر الوعي الحاد الذي تتابع به الجماعة الأوروبية ودولها الأعضاء الأحداث في هذه المنطقة الواسعة والاهتمام الذي يولى إلى شؤون البحر الأبيض المتوسط في مختلف المحافل العالمية والإقليمية ودون الإقليمية.

٢ - ويصدق القول نفسه على الاعتبار المعطى لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٥٨/٤٧ المؤرخ ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ ولكافة القضايا التي يثيرها.

٣ - وفي رأي مجموعة الاثنتي عشرة دولة، يشكل هذا القرار، الذي اعتمدته جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بالإجماع، خطوة في الاتجاه الصحيح ويستهدف الوصول إلى حل وسط مشترك فيما يتعلق بالقواعد والمبادئ المقبولة عموماً والتي تعالج في الوقت نفسه أمور الأمن والتعاون المالي والبعد الإنساني. وتعتبر الإثنتا عشرة دولة عن استعدادها لمواصلة التعاون بغية البناء على أساس ما سبق أن تحقق من تقدم.

٤ - بيد أنه ينبغي أن تبذل كافة بلدان منطقة البحر الأبيض المتوسط مزيداً من الجهود للإسهام على نحو نشط في القضاء على أسباب التوتر في المنطقة. وينبغي لهذه المساعي، في رأي الجماعة ودولها الأعضاء، أن تكون قائمة على الامتثال التام لمبادئ عدم التدخل، وعدم التعرض، وعدم استعمال القوة أو التهديد باستعمالها، وعدم جواز اكتساب الأراضي بالقوة، وذلك على نحو ما يدعو إليه بحق قرار الجمعية العامة ٥٨/٤٧.

* باسم الدول الأعضاء في الجماعة الأوروبية.

٥ - ولقد أبرزت التطورات الأخيرة في الساحة الدولية الحاجة إلى العمل على نحو مشترك على التصدي لكافة العوامل التي تبلور، هذه الأيام، مفهومي الأمن والتعاون بوصفهما واجهتين مختلفتين لواقع واحد. وترى الجماعة الأوروبية وأعضاؤها أن منطقة البحر المتوسط قابلة بصورة مميزة لأن ينطبق عليها الاعتبار الشامل، في أعقاب انتهاء الحرب الباردة التي شوهت وجهة النظر هذه خدمة لمفهوم الشرق - الغرب. وينبغي أن يسمح التغلب على ذلك الوضع بالأخذ بنهج يشمل فيه التعاون، بوصفه عنصرا مرتبطا بالأمن، مجموعة كاملة من القضايا التي تؤثر في الجوانب السياسية والاقتصادية والثقافية والبيئية والعسكرية على كلا جانبي البحر المتوسط.

٦ - وفي هذا الصدد يبرز الالتزام الرسمي الذي ارتبطت به المجموعة الاقتصادية الأوروبية وأعضاؤها في إعلان لشبونة الصادر في ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٢، بشأن العلاقات بين أوروبا والمغرب^(١). وهذا الإعلان يضيف معنى على مفهوم "الترايط الأوروبي المغربي" الذي حدد على اعتبار أنه مسؤولية اقتصادية وسياسية.

٧ - وفيما يتعلق بالجوانب السياسية، يؤكد الإعلان أن العلاقات بين الشاطئين يجب أن تقوم على الالتزام المشترك بما يلي:

"(أ) احترام القانون الدولي ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة؛

"(ب) احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية فيما يتعلق بالمسائل المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وكذلك القيم الديمقراطية المتمثلة في إجراء انتخابات حرة وبصورة منتظمة؛

"(ج) إقامة أنظمة مؤسسية ديمقراطية تكفل التعددية ومشاركة المواطنين مشاركة فعالة في حياة دولهم واحترام حقوق الأقليات؛

"(د) إقامة تسامح وتعايش بين الثقافات والأديان..."

٨ - وينص الإعلان، إلى جانب إirاده المبادئ التوجيهية التي تتضمنها "السياسة المحددة المتعلقة بمنطقة البحر الأبيض المتوسط"، على إقامة أدوات جديدة (مثل المساعدة التقنية ومثل إقامة مصرف أوروبي مغربي للتنمية) ومجالات جديدة للتعاون (في الميادين الاجتماعية والثقافية وفي الاتصالات وحقوق الإنسان)، وكذلك يتضمن الإعلان مقترحا بإقامة منطقة تجارية حرة.

٩ - وباختصار، ترى الجماعة الأوروبية ودولها الأعضاء أن من المجزي لبلدان منطقة البحر الأبيض المتوسط أن تتعاون على نحو أوثق على أساس مبادئ وتدابير قادرة على تقوية الاستقرار والأمن وعلى تعزيز التقدم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي. ولقد عمدت مجموعة الدول الاثنتي عشرة في السابق، بوحى من هذا الإيمان، إلى دعم مختلف المبادرات على شتى الأصعدة بهدف تنسيق هذه العلاقة بأكبر قدر ممكن من الانتاجية.

١٠ - وهكذا فإن الجماعة ودولها الأعضاء قد شجعت على نحو نشط، ضمن إطار مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا المعقود في هلسنكي في تموز/يوليه ١٩٩٢، على اعتماد الفصل العاشر من "وثيقة هلسنكي لعام ١٩٩٢ - تحديات التغيير"^(٢) الذي يتوخى، في جملة أمور، دعوة دول البحر الأبيض المتوسط غير المشاركة، في المستقبل، إلى مؤتمرات الاستعراض القادمة لتقديم مساهمات تتعلق بالأمن والتعاون في البحر الأبيض المتوسط. وفي إطار هذا الفصل، وكنتيجة مباشرة للالتزام بتشجيع الاتصالات بين الدول المشاركة وغير المشاركة، عقدت حلقة دراسية تابعة للمؤتمر بشأن البحر المتوسط في فالييتا في الفترة من ١٧ إلى ٢١ أيار/مايو ١٩٩٣.

١١ - وعلى وجه أدق، أعربت مجموعة الدول الاثنتي عشرة عن رغبتها في الدخول في حوار، وعن استعدادها لتحقيق التقدم في علاقاتها مع المغرب استنادا إلى أسس راسخة، وهي الأسس التي تقصد "السياسة المحددة المتعلقة بمنطقة البحر الأبيض المتوسط" تعزيزها؛ وعملت على دعم الحوار المتعلق بالعملية "٥ + ٥" التي لا ينبغي الاستهانة بها جراء الصعوبات الراهنة. وفي مجال الأمن، أنيطت باتحاد غرب أوروبا، في اجتماعه الأخير لمجلس الوزراء المعقود في روما في ١٩ أيار/مايو ١٩٩٣، مهمة مواصلة ومضاعفة الحوار الذي بدأ عقب إعلان بيترسبرغ في حزيران/يونيه ١٩٩٢. وتجدر الإشارة ضمن هذا الإطار إلى أن معهد دراسات الأمن التابع لاتحاد غرب أوروبا قد نظم وعقد حلقتين دراسيتين. وقد دارت هاتان الحلقتان الدراسيتان اللتان عقدتا، على التوالي، في مدريد (تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢) وروما (آذار/مارس ١٩٩٣) حول الأمن والتعاون في غرب البحر الأبيض المتوسط وحول البعد الجنوبي للأمن الأوروبي.

١٢ - وفيما يخص الأمن العسكري، تولي الجماعة الأوروبية ودولها الأعضاء، بالغ الأهمية لتوقيع كافة الدول الشاطئية على جميع اتفاقات نزع السلاح، ولامتثالها المبادئ التوجيهية لمختلف نظم عدم الانتشار والجملاء في نقل الأسلحة التقليدية. ومن هذا المنطلق، ترحب مجموعة الدول الاثنتي عشرة بتوقيع المغرب وموريتانيا والجزائر وتونس على اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة^(٣). وتولي مجموعة الدول الاثنتي عشر أهمية خاصة لامتثال كافة دول المنطقة، التي لم تمتثل حتى الآن، معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية^(٤)، وتؤكد التزامها تمديد هذه المعاهدة إلى ما لا نهاية له. وترى مجموعة الدول الاثنتي عشرة أن المكمل الضروري لذلك هو قيام جميع دول منطقة البحر الأبيض المتوسط بإبلاغ البيانات إلى سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية.

١٣ - وترى المجموعة أن شبكة العلاقات المتنامية في المنطقة يمكن أن تؤدي إلى إقامة شبكة أوسع ضمن إطار محفل يعقد في المستقبل حول الأمن والتعاون في البحر الأبيض المتوسط، بمشاركة جميع دول المنطقة. ومن شأن هذه المبادرة أن تدخل في الصورة بالنسبة للبحر المتوسط الخبرة المجمع في كامل المنطقة الأوروبية، وفقا للتمييز البين بين التعاون الأمني والبعد الإنساني. وفي هذا الصدد، تلاحظ الجماعة الأوروبية ودولها الأعضاء، ما أعربت عنه الجمعية العامة في قرارها ٥٨/٤٧ من تشجيع لاستمرار التأييد الواسع النطاق من بلدان البحر الأبيض المتوسط لعقد مؤتمر للأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط. والمجموعة واثقة من أن هذه المبادرة، مع تزايد الظروف المتاحة، ستصبح، على المدى المتوسط، إمكانية واعدة.

١٤ - ويؤدي ما سبق إلى أن تخلص الجماعة ودولها الأعضاء إلى أنه لا تزال هناك مندوحة واسعة لتقوية التفاهم المشترك بين كلا الشاطئين، وكذلك لبناء الثقة، ومن ثم لتعزيز الاستقرار في منطقة حساسة للتقلبات في العلاقات الدولية مثل منطقة البحر الأبيض المتوسط. وتتيح الأهمية المتجددة التي اكتسبتها الجوانب الإقليمية للتعاون والأمن فرصا جديدة لمنطقة البحر الأبيض المتوسط. وتدعو الجماعة الأوروبية ودولها الأعضاء الدول الشاطئية الأخرى إلى الاستفادة من هذا الوضع الجديد بغية وضع علاقاتها في الصراط السوي صوب السلم والتقدم.

الحواشي

(١) A/47/310، المرفق.

(٢) A/47/361-S/24370.

(٣) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.93.IX.11، المجلد الثاني، الصفحات ١١٣ - ٢٨٢.

(٤) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ٧٢٩، الصفحة ١٦١.

- - - - -